



اسم المقال: الاصلاحات في سوريا في ظل الحراك السياسي

اسم الكاتب: أ.م.د. عامر كامل احمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7101>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 15:26 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



{ الإصلاحات في سوريا في ظل الحراك السياسي }

ا.م.د. عامر كامل احمد(*)

Amr2001000@yahoo.com

ملخص البحث

طوال أكثر من أربعة عقود واجه النظام السياسي في سوريا محاولات الإصلاح السياسي والاقتصادي التي نادى به المعارضة باعتماد التدابير الضبطية السلطوية وليست الحوارية مع شعبه ولم يعالج ويحدّث بناء السياسية والادارية والاقتصادية بل سعى النظام لتوظيف السلطة لقمع القوى المتصدية للإصلاح واختلق مختلف الاساليب والاليات للحيلولة دون تداول السلطة بشكل سلمي كما قاوم الضغوط الخارجية بدعوى ان أي تغيير او اصلاح سيؤدي الى صعود الجماعات الاسلامية المتطرفة.

تصاعدت الازمة بين النظام والمعارضة في نهاية تسعينيات القرن الماضي حول مطالب المعارضة بالغاء بعض ممارسات النظام من خلال الغاء حالة الطوارئ واطلاق سراح المعتقلين السياسيين واجراء حوار حول قضايا عدة ألا ان تلك المحاولات باءت بالفشل.

بعد تولي بشار الاسد خلفا لوالده عام ٢٠٠٠ استبشرت المعارضة بان هناك تحوّلًا في سياسة النظام تجاه شعبه ألا انها أصيبت بخيبة أمل نتيجة لاستمرارية نهج النظام في عدم تصحيح مسار النظام في ملاحقة المعارضة وتقييد الحريات العامة مع غياب الإصلاح السياسي والاقتصادي.

مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية التي عمت بعض الدول العربية استبعد النظام السوري اندلاعها في سوريا الا ان هذا سرعان ما تحولت اليها لتكون شرارتها الأولى في العاصمة

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

للحيلولة دون تداول السلطة بشكل سلمي ومن جانب اخر حاولت مقاومة الضغوط الخارجية بدعوى ان أي تغيير او اصلاح سيؤدي الى صعود الجماعات الاسلامية المتطرفة. وعلى هذا الاساس حاولت تلك الانظمة استبعاد المعارضة في الداخل والخارج في حين احكمت قبضتها الامنية على الداخل ووضعت بلدانها تحت حالات الطوارئ والاحكام العرفية لاعتقال كل من لا ينسجم مع توجهاتها.

وسوريا مثلها مثل باقي الدول العربية التي معظمها واجه تحدي الاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري وانتشار الممارسات البيروقراطية بقوة، فالنظام السوري طوال اكثر من اربعين عاما قاوم أي محاولة للاصلاح رغم تعرضه الى ضغوطاً داخلية وخارجية بل فرض حالة الطوارئ وتمسك بنظام الحزب الواحد .

ويمكن القول بان الاصلاح في سوريا مطلب قديم متجدد يمكن تلمسه تاريخيا في الاحتجاجات المتكررة للشعب السوري ضد النظام لاسيما بعد ان تم فرض قانون الطوارئ فيالعام ١٩٦٣ لذلك اصبح الحديث عن الاصلاح في سوريا يتطلب تحديد طبيعة الخلل في العلاقة بين النظام والمجتمع وتحديد القوى الاجتماعية المعارضة والمصالح التي تسعى الى تحقيقها كما تطلب البحث عن الاليات اوالمقاربات اللازمة لتحقيق مشروع الاصلاح.

افرزت التحولات التي شهدتها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة شيوع مفاهيم جديدة كالديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة اسهمت هذه المفاهيم الى مطالبة الشعوب بحقوقها وانعكس ذلك على العلاقة بين النظم السياسية والمعارضة وسوريا كانت في صدارة هذه الدول لتنتقل الازمة بين النظام والمعارضة لاسيما بعد تولي الرئيس بشار الاسد بعد وفاة والده وتحولت العلاقة بين النظام والمعارضة الى حالة بين الشد والجذب لتستعين الاخيرة في تحركها بالدعم الاقليمي والدولي.

لاشك ان غالبية كبيرة من الشعب العربي في سوريا تطلعت الى تغيير الواقع القائم وهي الغالبية التي تاخذ بنظر الاعتبار الواقع السياسي والتنوع الطائفي ومكانة سوريا في اطارها الاقليمي والدولي كما ان النظام في سوريا هو الاخر كان يطمح الى تحقيق اصلاحات الا ان الحرس القديم الذي رافق النظام وقف عائقا امام أي محاولة لاسيما في عهد الرئيس الحالي بشار الاسد.

جرى إعادة الحديث عن الإصلاح في سوريا عندما انطلقت الاحتجاجات في المنطقة العربية في نهاية العام ٢٠١٠ عندما بدأت تنهوى الانظمة العربية الواحدة تلو الاخرى لتبدأ من تونس لتصل الى مصر فليبيا واليمن و تنتشر اصداؤها الى المشرق العربي وسوريا من بينها. لذلك انطلقت الاحتجاجات في سوريا في منتصف اذار عام ٢٠١١ لتمتد الى معظم المحافظات السورية وتتحول الى مواجهة عسكرية بين النظام والجماعات المسلحة وتدخل قوى اقليمية ودولية لتتعدد الازمة وتطول دون ان تلوح بالافق محاولات لانهاؤها.

فرضية الدراسة: يشكل الإصلاح في سوريا حاجة ملحة وهو ما تقر به جميع الاطراف السورية بما فيها النظام السياسي . الا ان الإصلاح يكون من خلال الحلول السياسية، وهو ما يفرضه المنطق وكذلك الواقع على الارض.

اهمية الدراسة: تستمد الدراسة اهميتها كون الإصلاح السياسي يشكل حاجة ملحة لديمومة النظام فالحوار مع الشعب ومشاركته في اتخاذ القرارات والغاء حالات الطوارئ والاحكام العرفية التي اتخذها النظام السوري في ظروف معينة وقمع الشعب تحولت الحالة السلمية للإصلاح الى احتجاجات وانتفاضات شعبية.

من هنا تأتي اهمية دراسة ملف الإصلاح للنظام السوري الذي لم يستفد النظام منه طوال اكثر من اربعة عقود في ايجاد علاقة مبنية على التفاعل الايجابي مع المواطن بل شدد النظام على القبضة الامنية الامر الذي ولد حالة من الياس والاحباط لدى الراي العام السوري والمعارضة المتمثلة بطبقة المثقفين لتصل الى حركة احتجاجية تسعى الى اسقاط النظام.

ولغرض تسليط الضوء على مسارات الإصلاح السياسي في سوريا وتعرثر النظام في اتخاذ خطوات بشأن الإصلاح الشامل والجذري فقد تم تقسيم الدراسة على أربعة محاور رئيسة وهي :

المحور الاول: محاولات المعارضة في الضغط لاصلاح النظام.

المحور الثاني: مساعي النظام السوري في الإصلاح.

المحور الثالث: اندلاع الاحتجاجات في منتصف اذار ٢٠١١

المحور الرابع: مشاهد مستقبلية للازمة السورية.

خاتمة

المحور الاول: محاولات المعارضة في الضغط لاصلاح النظام

لم يهدأ الشعب السوري طوال اكثر من اربعة عقود وبالذات بعد فرض حالة الطوارئ منذ عام ١٩٦٣ معارضته للنظام ولتستمر بعد الحركة التصحيحية في العام ١٩٧٠ التي قادها حافظ الاسد التي اوصلته الى سدة الرئاسة الذي اسس نظاما قويا معتمدا على القبضة الامنية داخليا وسلسلة من التحالفات خارجياً ضمن له ان يكون اطول مدة في الحكم وكفل له دستور ١٩٧٣ صلاحيات واسعة الذي نصت مادته الثامنة كون حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع رافق ذلك غياب للحريات السياسية لذلك طالبت القوى المعارضة للنظام برفع حالة الطوارئ والمشاركة السياسية في ادارة امور البلاد.

شهد عام ١٩٧٩ تحولا واضحا في اسلوب المعارضة المطالبة بالتغيير عندما انطلقت النقابات العمالية بتظاهرات طالبت برفع حالة الطوارئ واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، فكان رد النظام بحل النقابات و قمع الحركة الاحتجاجية لتستمر حالة الاستياء الشعبي ليوافق النظام انتفاضة شعبية اخرى في العام ١٩٧٩ انطلقت من حماه قادتها حركة الاخوان المسلمين طالبت بقيام دولة اسلامية وقد انتهت بدخول الجيش الى حماه في شباط ١٩٨٢¹.

بدأت ارهاصات الدعوة الى الاصلاح مرة اخرى نهاية تسعينيات القرن الماضي قادها عدد من النشطاء السوريين وباليات جديدة فقد عمد بعض المثقفين السوريين انشاء مننديات علنية بعضها كان رسمياً ولكنه ذو سمة اقتصادية اهتمت بمناقشة السياسة الاقتصادية للبلاد وكيفية النهوض بها ومننديات اخرى كانت لها أنشطة غير رسمية اقامت الندوات الدورية وناقشت العديد من القضايا التي لها علاقة بالشأن السوري والعربي تزامن ذلك مع عوامل عديدة دفعت الى نضج الحوارات والنقاشات على المستويين الرسمي والشعبي كاستئناف محادثات السلام بين سوريا واسرائيل في عام ١٩٩٩ والانفتاح الذي شهدته سوريا على اوروبا وتحسن علاقاتها الاقليمية لاسيما مع العراق وتركيا. الا ان فشل المفاوضات مع اسرائيل دفعت الى تجدد الحديث في الداخل عن الفساد المالي والاصلاح على اثرها تم عزل رئيس الوزراء الاسبق محمود الزعبي وانتحاره في ايار

¹ Fred H. Lawson , Global security watch – Syria , praeger , 1 edition , 7/2/2013 , pp 64 .

٢٠٠٠ مما وسع دائرة الحوارات وخرج بعض المثقفين عن صمتهم وجرى الحديث من قبل بعض الاوساط السورية بجرأة وعلنية بالدعوة الى ضرورة اعداد برنامج للاصلاح السياسي والاقتصادي^١. وفي اثناء الانتخابات التشريعية التي جرت لانتخاب مجلس الشعب السوري للمدة (١٩٩٩ _ ٢٠٠٣) ظهرت اصوات جريئة طالبت بتعديل قانون الانتخابات وتفعيل دور مجلس الشعب للمراقبة والمحاسبة وجاء خطاب الرئيس السوري السابق حافظ الاسد ليؤكد هذا التوجه ولينتقد الفساد والحاجة الملحة للاصلاح الاداري والاقتصادي وتجاوز البيروقراطية في مرافق الدولة وحث على التطوير والتحديث مما فسح المجال امام السوريين باخذ جرعة من الحرية وابداء الراي. بعد وصول الرئيس بشار الاسد الى السلطة في ١٠ تموز عام ٢٠٠٠ بعد تعديل الدستور جاء خطاب القسم ليؤكد فيه على احترام الراي الاخر وبداية لولادة مفهوم المجتمع المدني كمدخل للتحويل الديمقراطي الذي بعث الروح في امال المثقفين الذين دعوا الى ضرورة استعادة الشعب السوري دوره بعد ان تم استبعاده على مدى عقود طويلة فجرى تشكيل جمعية اصدقاء المجتمع المدني والذي جاء في مسودة اعلانها بانها تمثل مجموعة تنظيمات غير حكومية من جمعيات ونقابات وهيئات واحزاب جوهرها الخيار الديمقراطي ولا يمكن للديمقراطية ان تتجسد الا عبر النهوض بالمجتمع المدني بانظمتهم ومؤسساتهم وخلق حوار نقدي بين المجتمع والدولة من اجل مصلحة الوطن^٢.

في ٢٧ ايلول ٢٠٠٠ دعا بيان للمثقفين السوريين والمعروف ببيان ال(٩٩) مثقفاً وجاء فيه :-

_ الغاء حالة الطوارئ والاحكام العرفيه المطبقة في سوريا عام ١٩٦٣.

_ اصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين كافة .

_ السماح بعودة المنفيين .

_ ارساء دولة القانون .

_ اطلاق الحريات العامة .

^١ مهيبو غالب احمد ، الاصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٢١٤ ، نيسان ٢٠٠٥ ص ٧٥ .

^٢ NaderHashemin and PannPostel, The Syria Dilemma, The MIT Press 13/9/2013, pp167_168.

ـ الاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية .

ـ حرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي .

ومثل هذا البيان تحولاً كبيراً في النشاط المعارض للمتقنين السوريين واطهر للسلطة السورية الحضور الفعلي للمعارضة وتحركها باتجاه تفعيل وتنشيط دور الراي العام السوري فيما اتسمت ردود فعل النظام بالاجيائية ولم يتعرض الموقعون على البيان الى اية ضغوط امنية واستجابات السلطات بالافراج عما يقارب ٦٠ معتقلا سياسيا .

وشاركت حركة الاخوان في سوريا قوى المعارضة للنظام ووقفت بوجهه في عهد الرئيس السابق حافظ الاسد وبعد وفاته وانتقال السلطة الى ابنه بشار، كان الرأي لدى الاخوان وفصائل المعارضة اعطاء الحكومة الجديدة الفرصة في اعداد برنامج للاصلاح وابدت الحركة عن استعدادها للتعاون معها من اجل تجاوز العقبات التي تقف بوجه الاصلاح وادركت بان الاصلاح ينبغي ان يكون تدريجيا للتركة الثقيلة التي ورثها النظام خلال العقود الماضية وبعد عشرة اشهر من تولي الرئيس بشار السلطة اعلنت الجماعة مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي في سوريا وعرضته على مؤتمر المعارضة في ٢٥ شباط ٢٠٠٢ ووجدت ترحيبا في اوساطها الا ان الحكومة السورية لم ترحب بفكرة البيان^١.

تغيير الخطاب السياسي لجماعة الاخوان بعد عدم استجابة النظام في سوريا للبيان واصدرت في منتصف عام ٢٠٠٥ بيانا عدت النظام بميئته الحالية غير جاد في تنفيذ خطوات الاصلاح وان الوضع بحاجة الى تغيير جذري وشامل.

ربيع دمشق

حل ربيع دمشق في ١٧ /تموز/ ٢٠٠٠ في المدة التي اعقبت تسلم بشار الاسد السلطة وانتهى في ١٧ /شباط/ ٢٠٠١ فبعد القاء الرئيس خطاب القسم امام مجلس الشعب وقال فيه (ان الفكر الديمقراطي يستند الى اساس قبول الراي وهو طريق ذو اتجاهين وانه لايجوز تطبيق ديمقراطية

^١ طارق البشري ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، المستقبل العربي العدد ٢١٠ ك ٢/٢٠٠٤ ص ٣٦.

الآخرين على انفسنا بل يجب ان تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية¹.

سادت حالة من التفاؤل لدى النخب الثقافية بان عهدا جديدا للاصلاح قد بدأ وان المرحلة الجديدة ستشهد تطورات ايجابية مع التيارات والقوى السياسية غير الجبهوية وان الحوار والاصلاح قادم لاجمال الا ان الربيع لم يستمر طويلا لينتهي في ١٧/شباط/٢٠١١ حينما قامت الاجهزة الامنية بتجميد المنتديات الفكرية والثقافية والسياسية ورغم قصر المدة الزمنية الا انها شهدت مناقشات سياسية وثقافية واقتصادية ساخنة كما كان لها صدى كبير لدى ابناء الشعب السوري.

كان ربيع دمشق فرصة للشروع نحو التغيير الديمقراطي في سوريا والتوافق بين النظام والمجتمع لاسيما ان التحول جاء بشكل طبيعي نتيجة للتغيير الذي حصل في راس النظام ومجيء قيادة شابة تؤمن بالاصلاح والتغيير الا ان الربيع تحول الى خريف بعد ان جرى اعتقال قاده.

اعلان دمشق

في عام ٢٠٠٥ وقعت احزاب المعارضة السورية العلمانية وعدد من الشخصيات المستقلة وثيقة تأسيسة اطلق عليها اعلان دمشق طالبت بأحداث تغيير ديمقراطي وجذري في سوريا وتم انشاء المجلس الوطني لاعلان دمشق الا ان السلطات السورية قامت باعتقال العديد من ناشطي حقوق الانسان بعد انتخاب المجلس الوطني المكلف بتطبيق الاعلان خلال اجتماع شارك فيه ١٦٣ معارضاً.

واعتبر الاعلان بان النظام فشل وعجز عن تنفيذ وعوده الاصلاحية ولم يعد هناك متسع من الوقت لمزيد من الانتظار وأكدت المعارضة بانها خلال العقود المنصرمة خاطبت النظام بالرسائل والعرائض كي يقوم بخطوات الاصلاح السياسي ويوسع هامش الحركة والحرية الا ان محاولاتها باءت بالفشل.

¹ برهان غليون، ورقة الاصلاح الداخل السوري والتدخل الامريكي، موقع شبكة الانترنت الجزيرة نت

كما اقرالاعلان بأولوية الديمقراطية بوصفها خياراً نهائياًلارجعة عنه والمخرج الوحيد من الازمة المركبة التي تعانيها البلاد ورفض الاعلان أي تغيير معد من الخارج ودعا في المقابل الى ضرورة ادراك الترابط بين ابناء الشعب السوري¹.
تميزالاعلان بالمميزات الاتية :

- ١- اول اعلان معارض يصدر عن جهات سورية معارضة من الداخل.
 - ٢- شكل الاعلان صبغة توفيقية بين القوى العلمانية والاسلامية.
 - ٣- جرى ايجاد حلول للكورد في سوريا.
 - ٤ - دعوته لانتقال تدريجي وسلمي الى الديمقراطية والمساواة.
- الان الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٧ شهدت صراعاًحاداً بين المعارضة التقليدية من الفصائل اليسارية والقومية المتمثلة بحسن عبد العظيم وهيثم مناع والمعارضة الاسلامية. يتضح مما تقدم ان طوال المدة التي حكم بها بشار الأسد لم يطرأ أي تغيير على الحياة السياسية حتى اجراء الاصلاحات قبيل الحراك الاجتماعي، الا ان استمرار حالة الطوارئ وتسلط الاجهزة الامنية واحتكار الاعلام من الناحيتين السياسية والاقتصادية وغياب المعارضة السياسية ومنع التظاهر والقبود على انشاء الاحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والاعتقال التعسفي دون اذن قضائي لذلك صنفت هيومنرايتس وتش سوريا بانها في المركز ١٥٤ عالمياً من حيث اختراقها لحقوق الانسان.
- ومن الجدير بالذكر فقد شارك غالبية الموقعين على اعلان دمشق في المؤتمرات التي عقدت في تركيا بعد الحراك الشعبي والاحتجاجات التي شهدتها سوريا وتشكيل المجلس الوطني السوري في تشرين الاول ٢٠١١.

وبناء على ما تقدم فان الشعب السوري والمعارضة وبعد عقود طويلة من المواجهة والمهادنة مع النظام لم يحقق اماله وتطلعاته في التغيير والمشاركة في اتخاذ القرارات بل ان الوعود التي اطلقها النظام طوال المدة المذكورة لميف بها مما دفع بعض اطراف المعارضة وخاصة الاخوان

¹ BeneteScheller, The wisdom of Syria's waiting game : foreign policy under Assads , Hurst , 3/2/2014 , pp 98-99 .

المسلمين خوفاً من الاعتقال باللجوء الى الخارج والاتصال بالمنظمات الدولية وخاصة مؤسسات حقوق الانسان لشرح الوضع الانساني في سوريا.

المحور الثاني مساعي النظام السوري في الاصلاح

انتظرت المعارضة السورية والشعب أكثر من عقدين الاصلاحات التي وعد النظام بها لاسيما بعد هبوب رياح التغيير الديمقراطي على دول اوربا الشرقية (الموجة الثانية) في بدايات تسعينيات القرن الماضي الا انه تراجع عن وعده بعد نجاح الاسلاميين في الانتخابات التي جرت في الجزائر والتي جرى الغاؤها وادرك النظام السوري بان أي اصلاحات ستصب في صالح الاسلاميين في سوريا.

من جانب اخر عانت سوريا في العقد الاول من القرن الحالي من ضغوط خارجية لاسيما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وحرب تموز في لبنان عام ٢٠٠٦ وصدور عددٍ من القرارات الاممية كالقرار ١٥٥٩ الخاص باخراج قواتها من لبنان عام ٢٠٠٥ واتهامها بمقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري فضلا عن الاتهامات المتعلقة بادخالها المقاتلين العرب الى العراق لافشال المشروع الامريكى وعدم تمدده في المنطقة وكانت سوريا مستهدفة في هذه المدة من قبل الولايات المتحدة الامريكية رغم تعاونها في حربها على الارهاب هذه التطورات أربكت وضع النظام واعاقت خطوات الاصلاح فيه^١.

وعندما اتفقت الولايات المتحدة الامريكية مع الدول الصناعية الثماني في المؤتمر الذي عقد في سي ايلاند عام ٢٠٠٤ ضرورة شروع حكومات الشرق الاوسط بالاصلاح لتجفيف منابع الارهاب كانت سوريا في اول القائمة الا ان الشعب في سوريا كما في اطراف المعارضة لم يرحب بالاصلاح الآتي من ضغوط الخارج الذي يتجاهل همومهم الوطنية والقومية الكبرى او هو متشابك مع دعوات واضحة لتوسيع رقعة الهيمنة الامريكية للوصاية عليه وعلى هذا الاساس فان الشعب أدرك بان الاصلاح الذي يأتي من الخارج اصلاحٌ مشوّه مريبٌ ملتبسٌ قديكون حقاً يراد به باطل.

^١ مجموعة باحثين ، الاصلاح في سوريا والتحولت الاقليمية والدولية

لقد تأخرت الاصلاحات في سوريا وازدادت الهوة مابين النظام والشعب وتمت قناعات لدى الرأي العام بان الاصلاحات مجرد حلم وانها لن تأتي . فالنظام كان ينبغي أن يتخذ اجراءات سريعة وعاجلة لتدارك الوضع القائم وانسداد الحوار بين النظام وشريحة عريضة من الشعب السوري.

ان حالة الاحباط التي سادت اوساط بعض المعارضين من السوريين واليأس من حصول أي اصلاح او تغيير في النظام كان في مقدمة اسباب خروج الاحتجاجات وادرك القائمون على هذه الاحتجاجات بضرورة الاصلاح والاصرار على ان استمرار التظاهرات ومحاولة تعميمها على كل المحافظات السورية هو الهدف الرئيس الذي من خلاله يستطيع المتظاهرين من بعض فئات الشعب السوري التعبير عن تطلعاتها^١.

بعد مرور مدة قصيرة على بداية التحرك الشعبي الذي بدأ منتصف اذار ٢٠١١ وبغية اتخاذ النظام خطوات استباقية ولتطمين الرأي العام الداخلي والدولي اعلنت القيادة السورية بعد اقل من اسبوعين على بداية الاحتجاجات رزمة من القرارات تتعلق بالعمل على اصدار قانون جديد للحزب وتأسيس لجنة لالغاء حالة الطوارئ التي فرضت منذ عام ١٩٦٣ ومنع الاعتقال العشوائي وسلسلة من الاجراءات الاخرى. الا ان عدم ثقة الشعب السوري بالوعد الماضية للحكومات السورية التي لم تنفذ معظم وعودها جعل المعارضة تتجاهل تلك الاجراءات.

لقد كان احتمال حدوث أي احتجاجات في سوريا امرا مستبعدا حتى ان الرئيس بشار الاسد قال في اثناء اندلاعها في بعض الدول العربية بان على الحكام العرب الاستجابة لطموحات شعوبهم وان التظاهرات في مصر وتونس واليمن تأسس لحقبة جديدة في الشرق الاوسط مستعدا تبني اصلاحات سريعة وجذرية محذرا من ان المطالبة بالاصلاحات السياسية السريعة قد تكون له ردود فعل سلبية في حال لم تكن المجتمعات العربية جاهزة لها^٢.

^١ برهان غليون ، محاضرة القيت في منتدى الحوار الوطني ، دمشق ، في ٥/٩/٢٠١١.

^٢ حديث الاسد الى صحيفة وول ستريت جورنال ٣١/١/٢٠١١

فيما كتبت مستشارته بثينة شعبان قبيل ايام من بداية الاحتجاجات في صحيفة الشرق القطرية (ينبغي الاحتفاظ بالعناصر المشتركة بين ابناء الضاد وثورتهم الحالية وانتقالها من بلد الى اخر والتي تؤكد على وحدة الامة العربية وقضاياها)^١.

حاول النظام السوري تفادي التصعيد الذي بدأ بالانتشار كالنار في الهشيم من خلال اتخاذه بعض الاجراءات التي تخفف من وطأة الوضع المتفجر فاصدر عددا من القرارات لعل اهمها^٢:

١_ وضع آليات جديدة وفعالة لمحاربة الفساد وما يتطلبه من اصدار للتشريعات.
٢_ دراسة اهاء العمل بقانون الطوارئ بالسرعة الممكنة مع اصدارتشريعات تضمن امن البلد وسلامته.

٣_ اعداد مشروع قانون للحزب وتقديمه للحوار السياسي والجماهيري.
٤_ اصدار قانون جديد للاعلام يلبي تطلعات المواطنين بمزيد من الحرية والشفافية.
٥_ تعزيز سلطة القضاء ومنع التوقيف العشوائي.

وعلى وفق هذه الخطوات صدر المرسوم الجمهوري رقم ١٦١ القاضي برفع حالة الطوارئ كما تم اصدار المرسوم التشريعي رقم ٥٣ القاضي بالغاء محكمة امن الدولة. و صدر المرسوم التشريعي رقم ٤٩ القاضي بمنح المسجلين في سجلات اجانب الحسكة الجنسية السورية كما تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور عادل سفر بغية القيام بمهام التحولات الجديدة .

ولم يشكل تعديل الدستور الذي هو امتداد للدستورالقديم صياغة جديدة للوضع السياسي بل كرس الوقائع التي تحققت في العقد الاخيرسواء في مجال الحرية السياسية او الاقتصاد دون ان يمس جوهر السلطة ولم يعالج المشكلات الاساسية التي افضت الى الاحتجاجات بل كان تعديلا شكليا لوضع السلطة صحيح انه الغى المادة الثامنة التي تعد حزب البعث هو الحزب الحاكم الا انه لم يمس صلاحيات الرئيس الذي بقى صاحب السلطة المطلقة كما ان مشروع الدستور فصل السلطات الثلاث شكليا الا ان السلطة المطلقة ظل محورها الرئيس.

^١ بثينة شعبان ، خصائص الزمن القادم ، الشرق ، الدوحة ، ٢٠١١/٢/٢٨.

^٢ جريدة الزمان ، العدد ٤١٩٤ ، في ٢٠١٢/٥/٨ .

منذ اواخر شهر شباط عام ٢٠١١ حدد ناشطون سوريون واطراف معارضة يوم ١٥/اذار يوم غضب في انحاء سوريا فخرجت في دمشق تظاهرة صغيرة الا ان القوات السورية قامت باعتقال بعض المتظاهرين وفرقت الآخرين.

إلا إن التظاهرات انتقلت الى مدن اخر لتنتقل من محافظة درعا ومن المسجد العمري ولتنتشر في العديد من المدن السورية وتمخض عن هذا الحراك الشعبي الى صدور اوامر من الرئيس في ١٤/نيسان باطلاق سراح جميع المعتقلين الذين تم القاء القبض عليهم خلال الاحتجاجات وفي ٢١ من الشهر نفسه اعلن رفع حالة الطوارئ في البلاد كما تم حل محكمة امن الدولة العليا وهي اجراءات اتخذها النظام بغية تهدئة الاوضاع الا ان الناشطين السوريين استمروا في تأجيج الرأي العام ضد النظام.

مع بداية حزيران عقد اول مؤتمر لانقاذ الوطني في مدينة انطاليا التركية الذي دعا الى تشكيل حكومة ظل للمعارضة السورية فيما انعقد في ٢/حزيران مؤتمر للاخوان المسلمين في بروكسل وطالب باسقاط النظام.

وعلى الرغم من ان مطالب الشعب السوري السابقة والحالية لا تختلف عن رزمة تلك الاصلاحات التي اعلن عنها النظام مع بداية الاحتجاجات والتي تمحورت في النقاط الاتية^١.

- ١- الغاء حالة الطوارئ.
- ٢- رفع مستوى الحريات.
- ٣- تقبل الرأي الاخر.
- ٤- ايقاف الاعتقال السياسي.
- ٥- ايجاد حلول للمشكلات الانمائية وتحديد البطالة.
- ٦- الاهتمام بالتعليم والصحة.
- ٧- اجراء مراجعة لسياسات الدولة الداخلية على قاعدة الحوار مع مكونات المجتمع السوري.

¹ Nikolaos Van Dam , The struggle for power in Syria politics and society under Asad and Ba'th party , I.B.Tauris , Revised and updated edition , 15 / 6 / 2011 , pp 185 .

٨- لم تطالب المعارضة اسقاط النظام بل كانت في البداية تدعو الى الاصلاح وتداول السلطة بشكل سلمي كي لا تتهم بأن لديها مشروعاً انقلابياً.

٩- تداول السلطة يكون بشكل تدريجي لأن أي فراغ يهدد سوريا .
الا ان التظاهرات لم تتوقف بل تصاعدت لا سيما بعد لجوء النظام الى اعتقال قادة الاحتجاجات واشتداد الحل الأمني

ويمكن تقسيم مراحل الاحتجاجات الى ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى بدأت من ١٥/١٥ اذار/٢٠١١ - ٣/حزيران

في بداية الاحتجاجات لم تطالب الجموع الشعبية التي انطلقت من محافظة درعا ومدن سورية اخرى وبقيادة المعارضة السورية اسقاط النظام بل طالبت باصلاح النظام وتحقيق قدر من الحرية كي لا تتهم بان لديها مشروعاً انقلابياً و طالبت بضرورة تفعيل الحوار الوطني وعدم استبعاد أي فرد في الداخل والخارج. فالحوار الوطني هو الحوار الذي كان على النظام ان يقوده خلال مرحلة الاستقرار كونه لا يمكن ان يكتب له النجاح الامع الاستقرار بوصفه الوسيلة الأنجع لتجاوز حالة الاحتقان السياسي في سوريا تزامن ذلك مع رغبة غالبية الشعب السوري بتغيير الوضع السياسي . حاولت القيادة السورية تهدئة الوضع وجاءت العديد من تصريحات المسؤولين بان الحكومة عازمة على اجراء اصلاحات الا ان الخطاب الاول الذي القاها الرئيس بشار الاسد اتسم بالتحدي للمعارضة والمحتجين وقال(اذا فرضت علينا المعركة فاهلا وسهلا) وكان واضحا بان القيادة السورية ستواجه الاحتجاجات في حال استمرارها بالقوة كونها عدت تلك التحركات بأنها مؤامرة خارجية وانها سوف لا تتسامح معها^١.

وفي خطاب الرئيس الاسد في ٣٠ اذار ٢٠١١ أكد ضرورة تشريع قانون لمكافحة الارهاب يحل محل قانون الطوارئ والتمهيد لرفعه وتشكيل لجنة للتحقيق في مقتل المحتجين خلال التظاهرات التي اندلعت في المدن السورية وتشكيل لجنة ثالثة لدراسة وضع ٣٠٠ الف كردي حرموا من الجنسية السورية بعد الاحصاء الذي جرى في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢، كما جرى خلال هذه

^١ صالح بن محمد الخفان، السياق الدولي للاصلاح السياسي في الوطن العربي ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩-٢٠٠٨ ص١٢٨.

المرحلة تشكيل حكومة جديدة خلفا لوزارة ناجي العطري. ولكن رغم الاجراءات الحكومية الا ان تصاعد وتيرة الاحتجاجات في المدن السورية أخذ يتصاعد

وتضمن خطاب بشار الاسد رسالتين الاولى بان سوريا تختلف عن الدول العربية التي حصلت فيها الثورات كتونس ومصر وليبيا والثانية ان سوريا قوية بجيشها وبالتفاف الشعب السوري حول قيادتها والقى باللائمة على المخططات الخارجية كونها كانت الدافع الرئيس في تصعيد الاحتجاجات وتعهد بالعمل على ضرب الارهابيين وقتله بيد من حديد وقال (الاولوية القصوى هي لاستعادة الامن وهذا لا يتحقق الا بضرب الارهابيين وقتله بيد من حديد فلا مهادنة مع الارهابيين ولا تمهون مع من يستخدم السلاح الاثم لاثارة البلبله والانقسام ولا تساهل مع من يروع الامنين ولا تسوية مع من يتواطأ مع الاجنبي ضد وطنه وشعبه)¹.

يتضح مما تقدم بان القيادة السورية كانت مقتنعة بان رياح التغيير لن تهاولها لاسباب الالية:
١- النظام السياسي من القوة بالشكل الذي لاتستطيع أي قوة حتى الولايات المتحدة الامريكية من تغيير النظام.

٢- تشظي المعارضة ما بين اسلامية وعلمانية وغياب الاتفاق على برنامج موحد يجمع اطرافها.
٣- قناعة القيادة السورية بان الاصلاحات التي اتخذتها خلال المدة الماضية كفيلة بتلبية حاجات الشعب وان تبني أي اصلاحات سريعة وجذرية قد يكون لها ردة فعل سلبية وهذا ما أكده بشار الاسد في مقابلة اجرتها معه صحيفة ول ستريت جرونال بان بلاده تختلف عما شهدته شوارع تونس ومصر من شعارات رفعها المتظاهرون لكون بلاده بحاجة الى بناء مؤسسات وتحسين التعليم ومن ثم الانفتاح على الشعب والاستكون حقبة جديدة من الفوضى وعدم الاستقرار.

٤- التحالف الاستراتيجي مع جمهورية ايران والدعم الذي قدمته لسوريا جعل القيادة السورية تطمئن بان ايران سوف لن تتخلى عن النظام .

المرحلة الثانية ٣ حزيران/٢٠١١-٢٩/تموز/٢٠١١

¹ ينظر حسام عيناوي، الثورة السورية: هل هي استثناء في "الربيع العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٢، شتاء ٢٠١٢ ص ٥٢.

بدأت في هذه المرحلة الانشقاقات في الجيش السوري ليعلن تشكيل الجيش الحر بقيادة المنشق رياض الاسعد ويتحول الصراع الى صراع بين قوتين مسلحتين ليبدأ الكر والفر والهجوم المتبادل بين الطرفين.

في هذه المرحلة بدأت المعارضة تدفع باتجاه تدويل الازمة من خلال الالتجاء للمحافل الاقليمية والدولية ومن اجل تصعيد الضغوط على النظام لذلك اتخذت صبغة اقليمية ودولية وبدات الازمة تتجه الى الاستعانة بالقوى الكبرى التي انقسمت الدول حول الملف السوري فروسيا والصين وقفنا الى جانب النظام في سوريا واستخدمتا حق النقض الفيتو في مجلس الامن مرتين لتعطيل اي قرار يتيح للغرب التدخل العسكري حيال سوريا فيما اعلنت الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى الى جانب المعارضة المسلحة كما اخذ البعد الطائفي حيزاً كبيراً وواضحا وبذلك احتدمت الازمة وجرى تكريس حالة العسكرة ودعوة اجنحة في المعارضة الى التسليح والتدخل الخارجي.

لقد عرض المعارض ميشيل كيلو بعيد تصاعد الاحتجاجات ماوصلت اليه الاوضاع السياسية في بلاده مشهدين الاول هو الاصلاح السياسي الذي يحقق المصلحة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية في البلاد وينبثق حوار وطني بين السلطة والمعارضة ،اما الثاني فسيكون سلطوي يقوم على رفض الاصلاح السياسي الحقيقي من قبل السلطة والمحافظة على جوهر ماهو قائم وضبط الوضع الداخلي من خلال تشديد القبضة الامنية وهذا السيناريو قد يجر البلاد الى حرب اهلية^١.

المرحلة الثالثة ١/ ايلول

تحولت الازمة في هذه المرحلة الى حرب اقليمية ودولية بالوكالة وتشكل المعسكر الاول من روسيا وايران وبدعم مباشر من الصين وغير مباشر من الهند والبرازيل والجزائر والعراق وغيرها اما الثاني فضم الولايات المتحدة ودول اوربا وتركيا الى جانب المملكة العربية السعودية وقطر الامر الذي دفع بخروج الازمة من يد المعارضة والنظام كما ان الجامعة العربية في هذه المرحلة باتت خارج

^١ ينظر مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط١، عمان، ٢٠١٢.

- ٩- استعداد مجموعة الاتصال لتقديم دعم فاعل لأي اتفاق يتم التوصل إليه بين الأطراف، و سيتخذ شكل مساعدة دولية بتفويض من الأمم المتحدة.
- ١٠- يجب تأمين استمرارية المرفق العام أو ترميمه سيتم تخصيص إمكانيات مادية هامة لإعادة إعمار سوريا، ويشمل الجيش والأجهزة الأمنية.
- ١١- ضرورة احترام المؤسسات الحكومية لحقوق الإنسان وأن يتمكن ضحايا النزاع الحصول على التعويضات.

جنيف ٢

في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٤ وبدعم من الامم المتحدة ممثلاً بمبعوثها الاخضر الابراهيمي وبالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية وروسيا عقد المؤتمر بحضور الاطراف المتصارعة (النظام السوري والمعارضة) مؤتمراً دولياً سمي ب(مؤتمر اصدقاء سوريا) لمناقشة امكانية تنفيذ مقررات جنيف (١) لانهاء الحرب وتشكيل حكومة انتقالية في سوريا مع صلاحيات تنفيذية كاملة.

وجرى سحب دعوة ايران من حضور المؤتمر لاعتراض الولايات المتحدة والجيش السوري الحر لانها لم تدعم الاتفاق الذي جرى التوصل اليه في جنيف واحد حول الانتقال السلمي للسلطة فيما عد وزير الخارجية الروسي عدم حضور ايران خطأ وان الذرائع التي قدمت غير مقنعة وان شيئاً من التحايل جرى باستبعادها عن المؤتمر كونها اللاعب الرئيس في الازمة. لذلك فأنت المؤتمر لم يحقق النجاح المنشود في تسوية الازمة السورية لان الاطراف الرئيسة في الازمة غير جادة في التوصل الى اتفاق فضلاً عن الاطراف الاقليمية والدولية اللتان تدعمان الطرفين. هذه المؤتمرات لم تفضي الى شيء يذكر لان اطراف الازمة لم تصل الى مرحلة الانهك فيما وصل الشعب السوري الى حالة من اليأس والرغبة من الخلاص من العنف والتشريد والقتل والهجرة الى دول اوروبا.

الاطراف الاقليمية والدولية لاتزال تدعم اطراف الازمة بالمال والسلاح وانها مرشحة للتصعيد بعد ان رمت روسيا بكل ثقلها العسكري في سوريا وان الشعب السوري هو الضحية ويدفع الثمن من دمائه ابناؤه.

دور الجامعة العربية في الازمة السورية

مع تصاعد الازمة السورية لجأت الجامعة العربية الى العديد من المبادرات من اجل التوصل الى حلول للازمة وجاء اجتماع وزراء الخارجية العرب بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٢ وصدر القرار للجامعة رقم ٧٤٤٤ الذي دعا الى ضرورة بدء حوار سياسي جاد ليجمع الحكومة السورية وكافة اطراف المعارضه في مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ القرار وبذلك بغيت التوصل الى تحقيق السلم الاهلي وتضمن القرار^١:

١_ تشكيل حكومة وحدة وطنية في مدة لا تتجاوز الشهرين بمشاركة السلطة والمعارضة على ان يتولى رئاستها شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة والاعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة وبإشراف عربي ودولي .

٢_ تفويض رئيس الجمهورية نائبه الاول بصلاحيات كامله للقيام وبالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من اداء واجباتها للمرحلة الانتقالية.

٣_ اعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها ان هدفها هو اقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى به المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم .

٤_ قيام حكومة الوحدة الوطنية على اعادة الامن والاستقرار في البلاد .

٥_ انشاء هيئه مستقلة مفوضة للتحقيق بالانتهاكات التي تعرض لها المواطنون .

٦_ قيام حكومة الوحدة الوطني لاعداد انتخابات جمعيه تاسيسية على ان تكون شفافة ونزيهة وبرقابة عربية ودولية .

وكلف الاجتماع الامين العام للجامعة لتعيين مبعوث خاص ومتابعة العملية السياسية.

ولم تتجاوب الدول الغربية لمقترح وزراء الخارجية العرب بارسال قوات حفظ سلام عربية ودولية الى سوريا لانها تخشى على قواتها ولا تريد تكرار ما حصل في مناطق ساخنة في العالم.

يتضح مما تقدم بأن الجامعة العربية تبدو عاجزة عن أي حل رغم مطالبتها الرئيس بشار بالرحيل واصدرت قرارات ولكنها من النادر ان تدخل حيز التنفيذ وكل ما استطاعت عمله هو تصدير

عجزها الى مجلس الامن

^١ ينظر مبادرة الجامعة العربية لحل الازمة

٢- تقسيم سوريا سيفضي الى اضعافها ومن ثم فإنه يحقق الاستراتيجية الاسرائيلية في منطقة الشرق الاوسط القائمة على دعم الفوضى والاضطراب بغية تفتيتها وتحويلها الى كانتونات .

٣- اطالة امد الصراع المسلح بين الطرفين ادى الى تعقيد الازمة وجعلها تتجه نحو التقسيم بسبب الخسائر البشرية والمادية وتعمق الجراح بين الاطراف المحسوبة على النظام واطراف المعارضة المسلحة المتمثلة بالجيش الحر والتنسيقيات.

مشهد بقاء النظام

يرتكز هذا المشهد على استمرار الصراع العسكري دون التوصل الى حل الازمة بالقوة وسيحاول النظام استخدام كل طاقة تدميرية يملكها ومن تداعياته هذه ارتفاع عدد الضحايا من الجانبين كما سيودي الصراع ومحاولات النظام تحجيم دور الفصائل المسلحة الى توظيف الانشطة والفعاليات الاقتصادية والسياسية لبقاء النظام اطول مدة ممكنة.

من جانبها فإن القوى الاقليمية والدولية تبدي مخاوفها من وقوع الفوضى في حال ائخير النظام وان جهودا اقليمية ودولية تبذل من اجل ايجاد مخرج للازمة لذلك قدمت كل من روسيا وايران وبمباركة بعض الدول العربية مبادرة على غرار المبادرة الخليجية لليمن ببقاء النظام وربما ستجري الاطراف الدولية تسوية بين النظام والمعارضه بالشكل الذي لايسمح للجماعات الاسلامية المتطرفة اي فرصة للانقضاض على السلطة ويتم تشكيل هيئة للتنسيق الوطني وتجنيد سوريا الحرب الاهلية. في حين يأتي الموقف الروسي ليؤكد على عدم السماح بتنحية الرئيس بشار الاسد بالقوة ويزداد تصلباً يوماً بعد اخر.

ان سوء تقدير الدول الداعمة للجماعات المعارضة جعلها في نهاية المطاف تتجه الى التسليم بحوار المعارضة مع النظام وهذا الموقف بدا واضحا من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروي وتركيا.

لاشك أن النظام السوري مازال نظاما قويا فالمؤسسات قائمة والجيش مازال صامداً رغم الهزات التي تعرض لها خلال السنتين الماضيتين من خلال الخسائر الذي تكبدها التي اضعفت قدراته العسكرية الا انه لايزال ممسكاً بعامل المبادرة في مهاجمة الجماعات المسلحة واستمرارالدعم اللوجستي الدولي والاقليمي المقدم له من قبل روسيا وايران.

من جانب اخر فان القوى الدولية تبدي مخاوفها من وقوع الاسلحة الكيماوية بيد المعارضة الاسلامية المسلحة ويحمل في طياته خطر استخدامها من قبلها لذلك فان بقاءها بحوزة النظام سيكون بمثابة صمام امان بعدم استخدامها في الوقت الحاضر كما تعد تلك القوى بان خطر الفصائل الاسلامية المسلحة اشد من النظام السوري على مصالحها في المنطقة واسرائيل على وجه التحديد.

النظام السوري رفض الحوار مع المعارضة بالداخل لان الرئيس الاسد يرى بعدم وجود معارضة داخلية وان الجماعات التي تقائله هي قادمة من الخارج وبدعم خليجي ودولي ويرى استحالة الحوار مع معارضة الخارج لكونها حسب وصف الرئيس بشار الاسد بأنها عميلة للاجنبي وان المفاوضات وان جرت فستكون مع اسيادها.

من جانبها فأن الخلافات بين اطراف المعارضة وصلت الى حد اصبحت غير قادرة على تشكيل حكومة انتقالية فهي مشتتة لاتملك رؤيا واضحة للمرحلة القادمة منقسمة الى ثلاثة معسكرات يرى المعسكر الاول بان هناك قابلية لاجراء حوار مع النظام فيما يرفض الثنائي الحوار والتمسك برحيل الاسد اما الفصائل الاسلامية المسلحة المتمثلة بجمه النصره ترفض رفضا قاطعا الحوار مع النظام.

اما النظام السوري فلا يزال يحتفظ بحجز موقع له ضمن معادلة التسوية التي لا بد ان تأتي ضمن الحلول المقترحة لانهاء الازمة لانه لا يزال يحظى بنسبة من التأييد الشعبي وهذا ما تؤكده أكثر الدول المعنية بالازمة السورية.

مشهد اخبيار النظام

في الوقت الذي يزداد الملف السوري تعقيدا وتزداد الدول المتورطة فيه وبروز ملف الاسلحة الكيماوية وتصاعد المخاوف من استخدامها وفشل مهمة المبعوث الاممي العربي الاخضر الابراهيمي والتدمير الذي تعرضت له القوات المسلحة السورية فان مشهد اخبيار النظام يحتاج الى وقت قد يمتد من ستة اشهر الى سنة للأسباب الآتية:

١- تصاعد القتال بين النظام والمعارضة المسلحة في عمق العاصمة السورية دون حسم أي من الطرفين المعركة لصالحه.

٢ - رغم ان التدخل العسكري اصبح مستبعداً من قبل القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا الا ان روسيا بادرت بالتدخل العسكري لضرب الجماعات الاسلامية المتطرفة داعش و النصرة و احرار الشام و بدعم من الجمهورية الاسلامية في ايران فان قوى اقليمية لاتزال تضغط باتجاه التصعيد و تراهن على اسقاط النظام.

٣ - رغم العقوبات التي طالت الاقتصاد السوري ومسؤولية الا ان بعض الاطراف الاقليمية تطالب باتخاذ عقوبات اشد لتصل الى وضع سوريا تحت طائلة البند السابع.

٤ - انهيار النظام الاقتصادي السوري ومن ثم فان تداعياته المستقبلية قد تتسبب باختيار النظام لاسيما ان مؤشرات الاقتصاد يتهاوى في ظل التدمير الذي تشهده البنى التحتية و قد لا يستمر لمدة طويلة اذا استمر الصراع ومن دلائل تراجع الاقتصاد انخفاض العملة السورية ٥٠ في المئة من قيمتها.

من خلال تتابع الاحداث والتطورات التي تشهدها سوريا اليوم فان المشهد الاول هو من اكثر المشاهد توقعا بالحدوث لاسيما ان المعطيات تؤكد بان المناطق الشمالية والشمالية الشرقية التي يقطنها الاكراد هي امتداد لمناطق جنوب تركيا ومن ثم فانها مرشحة لتكون ضمن الدولة الكردية فيما تشكل المناطق الساحلية التي تسكنها الاقلية العلوية هي امتداد لمناطق البقاع في لبنان لتكون ضمن دولة علوية فيما تسكن الاغلبية السنية في مناطق وسط البلاد وجنوبها.

الاستنتاجات

١ - استبعاد الحل السلمي والجلوس على طاولة المفاوضات مما افضى الى صورة قائمة لمشهد الازمة السورية التي تصاعدت فيه حالات القتل والتهجير والتدمير للبنى الاقتصادية للدولة السورية.

٢ - انعدام الثقة بين طرفي الصراع منع من التوصل الى حلول سلمية.

٣ - من الواضح ان هناك عجزاً دولياً و اقليمياً في مساعدة السوريين لحل الازمة فرغم وساطة المبعوثين الدوليين الامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي انان والمبعوث الدولي - العربي الاخضر الابراهيمي الا انهما لم يحققا نجاحاً في مهمتهما.

- ٤ - الدور السلبي للفاعلين الاقليمي والدولي في استمرار الازمة واسهما في التصعيد المسلح الذي شهدته سوريا خلال العشرين شهرا الماضية.
- ٥ - راهنت بعض الاطراف الاقليمية والدولية على سقوط النظام خلال مدة قصيرة لاتتجاوز الاسابيع على غرار ماحصل في دول الربيع العربي تونس ومصر الا ان النظام بتركيبته الامنية والعسكرية اثبت على قدرات في المطاولة و مقاومة المعارضة المسلحة.
- ٦- اظهرت المعارضة وكأها اداة بيد قوى اقليمية ودولية ولم تتفق على رؤيا موحدة تجاه المرحلة الحالية والمستقبلية لذلك فهي مشتتة وضعيفة لاسيما اتهمت بعض اطرافها التي تقاثل على الساحة السورية بالتطرف والارهاب.
- ٧- التدخل الروسي العسكري وبدعم من الجمهورية في ايران غير من معادلة التوازن لصالح النظام ومن ثم فان فرص المعارضة المسلحة تراجعت بفضل الضربات التي وجهها الجيش السوري والطيران الروسي.
- ٨- اصبح التقسيم لسوريا واضحا من خلال المواقف الدولية والاقليمية فلا تزال تلك المواقف تدعم طريقي الصراع وتكاد الحلول عvisية عليها فييجاد مخرج للازمة.

الخاتمة

من الواضح ان الازمة السورية تم تدويلها بالشكل الذي تحولت الى حرب باردة بين دول عظمى تتقاتل على اقتسام الثروات ومناطق النفوذ في منطقة تمتلك ثلثي احتياطات النفط في العالم ولا تمتلك حلاً لحللتها بسبب وجود دولتين ذات عضوية دائمة في مجلس الامن تؤيد بقاء النظام .

الازمة السورية تعيش حالة من الاستنزاف الطائفي ومرشحة للاطالة والحوار بين المعارضة والنظام تجاوزته الاحداث ولم يعد مفيدا بعد ان أفلتت الامور من الجانبين والحوار المثمر الفاعل بات عمليا بين القوة العظمى والاقليمية والعالمية فدول الخليج العربي متورطة هي ايضا في صراع لا تعرف اين مدياته وبدأت تزود الجيش السوري الحر بشحنات من الاسلحة الثقيلة ومن ثمة فان الحرب الاهلية قادمة في سوريا لا محالة وان الامور خرجت من دائرة السيطرة .

Syria reforms in the political

Dr. ameer kameel

Abstract

Throughout more than four decades the political system in Syria faced attempts to political and economic reform , which was urged by the opposition by adoption of police action authoritarian and not talk with his people had been treated and occurs built by political, administrative and economic , but the regime has sought hiring authority power to suppress the forces that opposes reform and feign various styles and mechanisms to prevent the devolution of power as peacefully resisted external pressures on the grounds that any change or reform+ will lead to the rise of extremist Islamic groups

Escalated the standoff between the regime and the opposition at the end of the nineties of the last century about the opposition's demands to cancel some of the practices of the system through the elimination of the state of emergency and the release of political detainees and hold a dialogue on several issues but those attempts failed .

After Bashar Assad succeeded his father in 2000, encouraged by the opposition that there is a shift in the policy regime towards its own people , but it was disappointed with the result of the continuity of the system policy not to correct the path of the system in the prosecution of the opposition and restrict public liberties with the absence of political and economic reform .

With the escalation of popular protests that swept some Arab countries ruled the Syrian regime erupted in Syria , but this soon turned to it to be triggered first in the capital, Damascus, and extended to the provinces of Syria, another and , despite attempts by the regime to contain the protests , but it turned out after less than two months to an armed conflict between the army founded by dissidents and army knew the free and the regular army .

Syrian crisis has turned into a regional conflict and the Cold War between the major countries of the complicated crisis was internationalized form , which led to the Syrian people to pay for the destruction of their country and the displacement of more than four million Syrians in neighboring countries .

That the Syrian crisis is open to several possibilities in the forefront divided into cantons to achieve the dream of getting rid of the State of Israel formed her concerns in previous decades .

